

محاولة عرض التجربة الماليزية الرائدة في إدارة الأزمات الاقتصادية .
*trying to view the leading Malaysian experience
 in managing economic crises.*

سليمانى إيلياس .

جامعة طاهري محمد بولاية بشار،

iliesmc@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2019/11/ 22

بلعابد فايضة .

جامعة طاهري محمد بولاية بشار،

b_fayza@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/09/ 21

ملخص:

واجهت دول جنوب شرق آسيا خلال صائفة سنة 1997 أزمة إقتصادية (مالية) خانقة، وبطبيعة الحال لم تنجو ماليزيا من الآثار السلبية لهذه الأزمة ، و هذا ما أدى بها إلى إعتقاد إستراتيجية سريعة وفعالة لمواجهة الأزمة أو على أقل التخفيف من أثارها السلبية .

و على هذا الأساس تتناول في هذه الورقة البحثية القضايا التالية على التوالي، التداعيات و الآثار السلبية للأزمة المالية على ماليزيا، ثم إستعراض أهم الإجراءات و القرارات المعتمدة لمواجهة الأزمة المالية، و أخيرا الأسس المعتمدة للتعامل مع نتائج الأزمة أو عوامل نجاح إدارة هذه الأزمة المالية، لأجل الإستفادة من هذه التجربة الرائدة في مواجهة الأزمات المالية و الإقتصادية بالمستقبل في الدول النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، وعن نتيجة هذا البحث الإعتقاد على الذات و الإدارة الوطنية سبب نجاح إدارة الأزمة المالية الماليزية.

كلمات مفتاحية: الأزمة المالية، الأزمة الإقتصادية ، مؤشرات الأزمة المالية، الأزمة المالية الماليزية.

تصنيف JEL : G01 ، O11.

Abstract:

Experience South East Asia during the summer year 1997 economic crisis (financial) choke, and of course didn't survive Malaysia from the negative effects of this crisis, and that's what led her to adopt rapid and

effective strategy to face the crisis or at least mitigate its negative effects, and on this basis

is covered in this Research paper following consecutive issues, implications and negative effects of the financial crisis on Malaysia, and then review the most important actions and resolutions adopted to counter the financial crisis, and finally approved bases to deal with the consequences of the crisis or financial crisis management success factors for Take advantage of this pilot experience in facing future financial and economic crises in developing countries in General and in particular

Algeria and on the outcome of this research reliance and national management because of the success of Malaysian financial crisis management

Keywords: Financial crisis; economic crisis; financial crisis indicators; the Malaysian financial crisis.;

Jel Classification Codes: G01 ,O11.

المؤلف المرسل: بلعابد فايضة، الإيميل: b_fayza@yahoo.fr

1. مقدمة:

لقد عانت الأنظمة الإقتصادية المختلفة و المتعاقبة من الأزمات المالية والاقتصادية، و ليست بظاهرة جديدة كما إختلف الاقتصاديون فى تفسير أسباب هذه الأزمات ومبرراتها، و حتى فى ما يخص تقديم الوصفات العلاجية لهذه الأزمات.

و من أبرز هذه الأزمات الإقتصادية، أزمة الكساد الكبير (1929_1933) م، و الأزمة المالية العالمية خلال سنة 2009م التى أدت إلى خلق إضطرابات إقتصادية متعددة الأصعدة ، كما إنتقلت من القطاع المالى إلى القطاع الحقيقى بحيث حدثت هذه الأزمة المالية بسبب إنتعاش سوق العقار فى أمريكا مع تقديم المؤسسات المالية قروض و إهمال تحصيل الضمانات، مما أدى إلى إزدهار تجارة العقارات و ارتفاع أسعارها وبالتالي أزمة الرهون العقارية الأقل جودة، ثم حققت المؤسسات المالية العالمية خسائر ببلاتين الدولارات ثم بدأ الإفلاس و التهديد بإفلاس البنوك فى الإنكلترا، تم إختيار المؤسسات المالية العملاقة فى الولايات المتحدة و أوروبا كما انعكست هذه التحولات على المنطقة العربية سواء بتأثير مباشر بالنسبة للدول العربية الحائزة على إستثمارات مالية كبيرة فى الأسواق المالية، وبطريقة غير مباشرة من خلال أسعار

بعض المواد الأولية والتي تأثرت بإنخفاض الأسعار الأجلة والمستقبلية كالنفط والمعادن، كما تجاوزت أسواق الأوراق المالية و بعض المؤسسات المالية العربية بالتبعية للأسواق المالية العالمية.

وخلال الأزميتين السابقتين الذكر، بالضبط في أواخر تسعينات القرن الماضي شهدت دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) أزمة إقتصادية خلال سنة 1997، بسبب التطور المذهل الذي عرفته البورصة الآسيوية جعلها قبلة للمضاربين بالعملات و المستثمرين في قطاع البورصة، ولكن سرعان ما تحول هذا التطور السريع في حركة السوق المالية الآسيوية إلى أزمة مالية حادة، ترتب عليها تحديات كارتفاع كبير في معدلات التضخم، وضعف القوة الشرائية، و إنخفاض العملات، و ارتفاع معدلات البطالة، وإنخفاض البنوك وإفلاس المؤسسات، و كانت ماليزيا إحدى الدول المتضررة من تلك الأزمة، و لكن تمكنت من مواجهتها بإستراتيجية فعالة تقوم على رفض مقترحات صندوق النقد الدولي، المتمثلة في زيادة حجم فائض الميزانية لرفع معدلات الفائدة و القروض حتى لا يدار الاقتصاد الماليزي من طرف مكاتب صندوق النقد الدولي، أو بمفهوم آخر محاولة الإعتماد على الذات.

ولهذا من الضروري تسليط الضوء على الإستراتيجية الماليزية الناجحة المعتمدة في مواجهة هذه الأزمة المالية، للإستفادة منها في تجنب الآثار السلبية لأي أزمة إقتصادية أو مالية مستقبلية.

إشكالية المقال: بناء على ما سبق تبرز معالم إشكالية هذه المداخلة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف تمكنت ماليزيا من مواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية التي تعرضت لها بنجاح ؟

فرضية المقال: إن الإدارة الوطنية، و الإعتماد على الذات هو السر وراء نجاح محاضير محمد في إدارة الأزمة المالية الماليزية؟.

هدف المقال: إن الهدف من تقديم هذه الورقة البحثية، و هو محاولة عرض التجربة الناجحة في إدارة الأزمة المالية التي تعرضت لها ماليزيا في صائفة عام 1997، لأجل الإستفادة من الإجراءات والقرارات المعتمدة في مواجهة الأزمة إضافة إلى عوامل نجاح إدارة هذه الأزمة، في التصدي للآثار السلبية للأزمات المالية والإقتصادية بصفة عامة بالمستقبل.

أهمية المقال: يستمد هذا البحث أهميته من حيث الأزمة المالية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا، في صائفة عام 1997 تعتبر من أخطر الأزمات المالية التي عرفها النظام الإقتصادي السائد بتلك الدول، و

بلعابد فايزة، سليمانى إلياس: محاولة عرض التجربة المالية الرائدة في إدارة الأزمات الاقتصادية .

السبب نتائجها السلبية على اقتصاديات دول تلك المنطقة، بحيث تكمن أهمية الموضوع في التعرف على آثار هذه الأزمة الخطيرة ، وكيف وجهتها ماليزيا بإعتماد القرارات و الإجراءات الصائبة إضافة إلى العوامل المتاحة التي مهدت الطريق للنجاح في إدارة هذه الأزمة.

هيكل المقال: سوف نعمل على تقسيم مضمون المقال إلى المحاورين التاليين حسب ما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأزمة المالية.

المحور الثاني: إستراتيجية إدارة الأزمة المالية الماليزية.

2. الإطار المفاهيمي والنظري للأزمة المالية.

الأزمة لغتا وهي الضيق والشدة ، أما الأزمة الاقتصادية فتعرف بأنها مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي، تأتي بعد مرحلة التوسع الاقتصادي ، وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج ، ولمعدل النمو ، و بارتفاع معدل البطالة . (فتح الرحمن ناصر أحمد عبد المولى، 2010، الصفحة ي) .

كما تمر الأزمة من لحظة نشأتها إلى غاية إضمحلها بخمس مراحل تتمثل في ما يلي:

1.2 المرحلة التحذيرية:

و هي تدعى كذلك بمرحلة ما قبل الأزمة ، وتكمن أهميتها في قدرة المحلل على إكتشاف كل الإحتمالات والمتغيرات الواردة في سياق وقوع الأزمة ، ومدى تأثيرها ومن تم البحث عن الأليات المناسبة لمواجهتها.

2.2 مرحلة نشؤ الأزمة:

إذا فشل المحلل للأزمة في مرحلة ما قبل الأزمة في توقع حدوثها من عدمه، فإن متغيرات هذه المرحلة سرعان ما تتسع ويتعاضم خطرها، إذ تتجلى قدرة مجابقتها في كفاءة فعالية القرارات المتخذة من قبل هذا المعالج التي تتوقف على عدة عوامل نذكر منها:

أ) _ حجم المعلومات المتوفرة حول الأزمة محل الدراسة.

ب) _ القدرة على تحديد الأولويات ومن تم الكفاءة اللازمة في التصدي للآثار الناجمة عن الأزمة.

ث) _ القدرة على الإختيار الدقيق للبدائل المتاحة لمعالجة هذه الأزمة.

كما تكون خبرة متخذ القرار وكفاءته من العوامل المهمة والأساسية في التعامل معها، ومواجهتها

خلال مراحلها التالية:

أ) _ النمو: تبدأ هذه المرحلة حينما لا ينتبه متخذ القرار من خطر الأزمة في مرحلة نشؤها.

(ب) _ **النضج**: إن ما يدفع الأزمة إلى هذه المرحلة عدم كفاءة الإدارة وجهلها وتخلّفها، فتزداد عوامل تفاقمها ما يجعل السيطرة عليها أمراً مستحيلاً، إلا من خلال مصادماتها صدمة عنيفة قد ينتهي إلى تدمير الكيان أو المشروع التي نشأت فيه.

(ت) _ **الإنحصار**: و هي المرحلة التي تصل إليها الأزمة بعد تحقيق أهدافها، إذ تفقد قدراً كبيراً من قوتها فتبدأ بالإنحصار، وإن فشل الإصطدام في تبديدها أو تقليصها فقد تتجدد وتأخذ شكل موجات متلاحقة تزعزع استقرار الكيان الذي يدخل مرحلة الإنكماش، والتقلص حتى يصل إلى درجة الاختفاء أو الفناء.

(ث) _ **الإضمحلال**: حينما تفقد الأزمة قوة دفعها تتلاشى مظاهرها ويدفع إختفاؤها للكيان الذي نشأت فيه إلى إعادة البناء، وعلاج الآثار المترتبة عليها، ويستعيد فاعليته وأداءه بعد إكتسابه الخبرة والمناعة في التعامل مع مثل هذه الأزمات التي أملت به.

3.2 مرحلة إنفجار الأزمة: تعتبر أصعب وأهم مرحلة، بحيث أن إخفاق متتبع أحداث الأزمة في التعامل مع العوامل التي أدت إلى تحريكها، وبالتالي إنفجارها يؤدي إلى فقدان السيطرة على متغيراتها شديدة المرونة والتفاعلية، مما يؤدي إلى حدوث الكارثة وتتعقد الأوضاع مع النتائج السيئة.

4.2 مرحلة إنحصار الأزمة: تبدأ العوامل الرئيسية المسببة للأزمة في التلاشي، بحيث يعود الوضع إلى مرحلة الانفجار وبالتالي التوازن الطبيعي الذي كان قبل حدوث هذه الأخيرة، وتدعى كذلك مرحلة (الصفاء والتمايز)، وهي تتميز بتوفر درجات عالية من المعلومات والكفاءة لدى رصيد المحلل، وبالتالي إمكانية طرح البدائل والحلول المناسبة لقمع الأزمة محل الدراسة. (دودي ميمونة، 2014، الصفحة 18-22).

كما تجدر الإشارة تتفرع الأزمة الاقتصادية إلى عدة أنواع تتمثل في الأزمة الدورية تصيب كل عملية تكرار للإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها، و الأزمة الوسيطة تمس مجالات وجوانب كبيرة في الاقتصاد الوطني نتيجة الإختلالات الجزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، والأزمة الهيكلية وتشمل مجالات معينة وقطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي كأزمة الطاقة مثلاً، و الأزمة المالية موضوع هذه الورقة البحثية و التي يمكن تعريفها كما يلي:

5.2 تعريف الأزمة المالية.

بلعابد فايزة، سليمانى إلياس: محاولة عرض التجربة المالية الرائدة في إدارة الأزمات الاقتصادية .

يمكن تعريف الأزمة المالية بذلك التدهور الحاد في الأسواق المالية للدولة ما أو مجموعة من الدول؛ و من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، مما ينعكس بالسلب في التدهور الكبير بقيمة العملة و أسعار الأسهم و ما ينجم عنه من آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، حيث يزيد من عدد العاطلين عن العمل، و يؤثر في إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية، وعادة ما تحدث الأزمات بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة الثقة في النظام المالي، وسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط و سريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان السيولة و عندها يحدث انخفاض في قيمة العملة يؤدي إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج. (بدون مؤلف، بدون سنة ، الصفحة 5).

6.2 خصائص الأزمة المالية.

تتصف الأزمة المالية بجملة من الخصائص نذكرها فيما يلي:
الأزمة نقطة تحول أساسية ، المرحلة الحرجة، وأحداث متتابعة ومتسارعة تصيب الكيانات المالية وتحدد وجودها.

حالة الذعر: حيث تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع لمواجهتها، أو صدور ردود أفعال شديدة وغير صحيحة من قبل الجهات المعنية بالأزمة.
المفاجأة : تؤدي إلى حالة من الخوف تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة، وتساعد المفاجئ يؤدي إلى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمعالجة الأحداث المتسارعة، بسبب إزدياد التوتر والقلق علاوة على قصور المعلومات.

نقص المعلومات: حيث يؤدي التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها إلى عدم توفر المعلومات مثلا :

من المتسبب بهذه الأزمة؟ وما حجم الأزمة؟ وما أثارها المتوقعة ؟.

تمثل مجابهة الأزمة تحديا للنظام الإداري والمالي نظرا لتهديدها مصالح النظام وإستمراره في أداء وظائفه و تحقيق أهدافه وأمنه وإستقراره، ويتطلب ذلك توافر درجة عالية من الكفاءة والخبرة للخروج من هذه الأزمات.

الحاجة إلى وقت طويل وغياب الحل الجذري السريع ، فمواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة ، و إبتكار النظم أو الأنشطة تمكن من إستيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة عن التغيرات الفجائية، وقد تحتاج الأزمة لبضع سنوات للخروج منها و تجاوز أثارها. (لعل فاطمة، 2017 ، الصفحة 11_10).

7.2 أسباب الأزمات المالية العالمية.

تتمثل في قوانين السوق و الاختلاف بين العرض والطلب نتيجة خضوعها لمجموعة من المتغيرات والظروف المستقبلية المرتبطة بالمنافسة، والإنتاج والظروف الاقتصادية، والمناخية والسياسية، والقوة الشرائية وإستقرار الأسعار وقوة العملة، وتغير العادات والتأثر بالتوقعات التي قد تكون غير صحيحة فضلاً عن العوامل المرتبطة بالفساد وسوء الإدارة ، ونقص المعلومات والتطور الإداري و القيمي للمجتمعات وغيرها. كما أن طبيعة النظام المالي العالمي الحالي القائم على عدم وجود عملة واحدة ، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه يؤدي إلى تفاقم الأزمات و إنتشارها وتعاضم أثرها في مختلف دول العالم، ومن جهة أخرى فإن الاختلالات الهيكلية في بعض الدول وضعف مناخ الإستثمار لديها ، وخاصة البنية القانونية و التشريعية أدى إلى ظهور العديد من الأزمات المالية بهذه الدول بالإضافة إلى :

1)_الفائدة المتغيرة والمركبة: لقد أدى الإرتفاع المستمر لمعدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات إلى زيادة حجم المديونية العامة، وعدم قدرة المقترضين على الإلتزام بأعباء قروضهم ، فضلاً عن قيام النظام المصرفي التقليدي بإتباع أسلوب جدولة الديون ، وذلك بأن يستبدل بالقرض الواجب السداد والذي لم يتمكن صاحبه من تسديده بقرض جديد و بفائدة أعلى مما يزيد من أعباء المقترض المعسر ، وقد أدى إتباع هذا الأسلوب إلى إنفجار أزمة الرهن العقاري.

2)_المتجارة بالديون: تقوم المؤسسات المالية ببيع ديونها إلى المصارف والشركات المالية بسعر أقل من قيمة الدين بهدف الحصول على السيولة الفورية، فتقوم المصارف بتحويل ضمانات الديون إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كأداة مصرفية تؤمن السيولة، وتوسع الإئتمان تستخدمها للحصول على قروض جديدة وتقوم المصارف و المؤسسات المالية الأخرى بتحويل جزء من هذه القروض الجديدة إلى أوراق مالية تحصل بها بدورها على قروض جديدة ، وهذا ما قاد إلى إفلاس البنوك و شركات التأمين نفسها نتيجة لعدم تمكنها من الوفاء بالتزاماتها.

بلعابد فايزة، سليمانى إلياس: محاولة عرض التجربة المالية الرائدة في إدارة الأزمات الاقتصادية .

(3) المشتقات المالية: بمثابة أداة لنقل المخاطر و إنتشارها ، فنظرا إلى أن المشتقات المالية عناصر مشتقة من أصول مالية فإنه ليس لها قيمة في حد ذاتها، وقد أدى إعادة إشتقاق هذه الأوراق مرات عدة وإنتشارها الكبير وإستخدامها في المضاربات ، وإبتعادها عن الاقتصاد الحقيقي إلى تفاقم الأزمات المالية .(رازي محي الدين، 2013، الصفحة425_427).

و في ما يخص أسباب إنتشار الأزمات في العصور الحديثة يمكن الإشارة لها في ما يلي:

- 1_المدينة والإنفجار السكاني.
 - 2_ التسابق نحو التسلح والإنفاق العسكري.
 - 3_ الإسراف الإستهلاكي.
 - 4_ الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية.
 - 5_ الفساد المالي.
 - 6_ عدم الاستقرار النقدي.
- و هذا لا ينفي بأن لم يكن في السابق أزمات مالية، والدليل على ذلك من أبرزها أزمة عام 1916، أزمة الكساد الكبير في عام 1929م، أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين ، الأزمة المالية عام 1997، أزمة فقاعات شركات(في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة. (فتح الرحمن ناصر أحمد عبد المولى ، 2010، 57_89).

كذلك يشير بعض الباحثين في الاقتصاد من جهة أخرى قد تتمثل أسباب الأزمات المالية في ما يلي:

- 1_عدم إستقرار الاقتصاد الكلي : ويمكن التمييز بين أهم العناصر الأربعة التالية:
 - أ_التقلبات في شروط التبادل التجاري.
 - ب_تقلبات أسعار الصرف الحقيقية.
 - ت_التقلبات في معدل التضخم.
- 2_اضطرابات القطاع المالي: تشير دراسة أعدها ميشكن 1994، أن إختيار الأوراق المالية بصورة متكررة يعد إحدى الدلالات الظاهرة والقوية التي تسبق حدوث الأزمات المالية. وعن أهم العناصر المميزة للإضطرابات المالية تتمثل في ما يلي:
 - 1_الإرتفاع في معدلات الفائدة.
 - 2_ ارتفاع عدم اليقين.

3) _ المشاكل في قطاع البنوك.

4) _ التوسع في الإقراض المفرط.

5) _ التحرير المالي غير الوقائي.

8.2 مؤشرات قرب وقوع الأزمات المالية.

1) المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية:

أ) _ انخفاض قيمة الإحتياطي النقدي من العملات.

ب) _ الإرتفاع في معدلات البطالة، و إرتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية.

ت) _ ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ث) _ ارتفاع معدل التضخم، ومعدلات الأسعار والأرباح، وإنخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

ج) _ ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض.

ح) _ تراجع التدفقات النقدية الواردة، تزايد التدفقات النقدية العكسية، وتزايد عجز الموازين الخارجية.

2) _ المؤشرات المتعلقة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية:

أ) _ سيطرة الأصول المالية عالية المخاطر على أسواق القرض.

ب) _ تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المكلف بالإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك.

ت) _ غياب الشفافية و الإفصاح اللتان يستلزمهما التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية، عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعد على تقييم أصول هذه المؤسسات، وبالتالي أسواق المال وقطاعات البنوك بصورتها الحقيقية.

ث) _ إرتفاع حجم الديون قصيرة الأجل، وسهولة دخولها وخروجها من الدولة مما يؤثر سلباً على ملاءة المؤسسات المالية، ويساهم في عرقلة قطاع البنوك عن أداء وظائفها التمويلية.

ج) _ سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم مما يسهل عليها عملية التحكم فيه، والرقابة على دخول السوق و الخروج منه فضلاً عن إنخفاض الإكتتاب فيه. (بهيمة بوكروح، 2011، الصفحة 15_17).

9.2 أنواع الأزمة المالية.

1) _ الأزمة المصرفية: وتحدث عندما يزيد الطلب بصورة مفاجئة في سحب الودائع، مما ينجر عليه عدم

القدرة في تغطية هذا الطلب من طرف المودعين.

بلعابد فايزة، سليمانى إلياس: محاولة عرض التجربة المالية الرائدة في إدارة الأزمات الاقتصادية .

2_ أزمة الإقراض أو الائتمان: وتحدث عندما تتحصل البنوك على ودائع كبيرة في حساباتها مع رفض البنوك الإقراض ،خوفا من عدم التسديد فينجم عليه أزمة في الإقراض.

3_ أزمة أسواق المال أو حالة الفقاعات: تحدث عندما ترتفع أسعار الأصول ، وينشأ بذلك أزمة عندما يكون الهدف من شراء الأصول هو المضاربة على سعره وليس شراء الأصول لأجل إستثمارها.

4_ أزمة أسواق المال أو حالة الفقاعات: تحدث عندما ترتفع أسعار الأصول حيث تتجاوز قيمتها العادلة، وينشأ بذلك أزمة عندما يكون الهدف من شراء الأصول هو المضاربة على سعره، وليس شراء الأصول لأجل إستثمارها بهدف الرفع في الدخل، وفي هذا فإن إختيار أسعار الأصول محتمل حدوثها بشكل كبير جدا.

5_ أزمة العملة أو ميزان المدفوعات: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهامها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، حيث تحدث الأزمة عندما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عملية المضاربة ، وبالتالي وقوع الأزمة قد يؤدي إلى إختيار سعر تلك العملة. (خميس خليل، ديسمبر 2016).

10.2 الإطار النظري للأزمات المالية.

1_الجدول حول الأزمات: حسب قانون المنافذ لجون باتسيت ساي، لا يمكن أن يقع الاقتصاد الرأسمالي في أزمة بما أن إقتصاد السوق قادر على تنظيم نفسه ذاتيا، ولكن العديد من الإقتصاديين نفوا هذا التصور، فيرى سيسمو ندي أن الأزمة تظهر بطريقة دورية لأن الإنتاج يميل إلى تجاوز الطلب، ويرفض مالتوس بشدة قانون ساي ، وكذلك كينز وماركس حيث يرى ماركس الميل الملازم للرأسمالية على إعادة إحداث مواقف الأزمات.

إن المدرسة الكلاسيكية ، يرى آدم سميث بأن النظام الرأسمالي بوجود القدرة الغيبية التي ترسم السلوك العقلاني للأفراد في تشبع مصالحهم الخاصة ،وبالتالي تقود إلى تحقيق مصالحهم العامة للمجتمع، كما دعا إلى ترك جهاز الثمن وآلية السوق في تنظيم الحياة الاقتصادية في الداخل والخارج .
و المدرسة النيوكلاسيكية ، ترى الأزمة لا يمكن أن تكون سوى حادث ظرفي بحيث هي عبارة عن صدمات مضطربة. لقد إنتقد كل من مالتوس وسيسموندي قانون المنافذ، و ماركس أرجع سبب حدوث الأزمة لإنعدام التوازن في العملية الرأسمالية في مجموعها إلى إنخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، والتوزيع غير العادل للدخل.

2) _ نظريات الأزمات المالية.

مدرسة التوقعات العقلانية : تعود للعديد من الإقتصاديين خلال سنوات 1970، و تقوم على فكرة تجنب الأعدان لكل المعلومات المتاحة حتى لا يقع الأعدان ضحية الوهم النقدي، فهم يتوقعون نتائج السياسة الاقتصادية ، و بالتالي السياسة غير المستقرة بدرجة قصوى هي القدرة على خلط التوقعات ولمدة محددة بإمكانها أن تنتج بعض الآثار. وإذا تعرض النظام البنكي لصدمة مؤثرة على نوعية أصول البنوك، وأقبل المودعون على سحب ودائعهم في هذه الحالة لن يتأخر المودعون العقلانيون عن القدوم إلى البنك لتحويل ودائعهم إلى سيولة قبل نفاذ الأصول، وهذا قد يعطى تفسيراً عقلانياً للأزمات البنكية . وفي هذه الحالة يتم التعديل عن طريق الكميات وليس عن طريق الأسعار، وفي الأسواق المالية يلجأ أصحاب الأصول إلى التنازل عن أصولهم مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السيولة ، و بالتالي انخفاض أسعار الأصول المالية.

مدرسة عدم الاستقرار المالي: تتعارض مع المدرسة السابقة، ولا تعتقد أن أسباب تطور الأزمات خارجية بل داخلية بحيث تركز هذه النظرية على عدم عقلانية المتعاملين وسلوك القطيع لديهم ، وعند إزدياد التوسع المضاربي و ارتفاع الأسعار وسرعة دوران النقود، يقرر بعض المضاربين الحذرين البيع ويحدث الإضطراب في الأسواق و الإنهيار، وتنهار الأسعار إلى درجة عودة المشترين كما تصبح المبادلات مستحيلة، وعلى سبيل المثال تغلق البورصة ويتدخل مقرض من الدرجة الأخيرة لطمأنة الأسواق. (هبة بوكروح، 2011، الصفحة 33_38).

3. إستراتيجية إدارة الأزمة المالية الماليزية.

1.3 التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا بالتركيز على الحالة الماليزية.

سيتم إستعراض أهم التداعيات والآثار السلبية للأزمة في الحالة الماليزية، بحيث تعددت تداعيات الأزمة في ماليزيا بين تداعيات إقتصادية وأخرى سياسية، ولذلك سوف يتم مناقشة كل نوع من تلك التداعيات على حدة على النحو التالي:

أ) _ التداعيات الاقتصادية: من أبرز الآثار والتداعيات السلبية للأزمة الطاحنة خلال عام 1997 على المستوى الاقتصادي، وهو تعرض العملة الماليزية (الرنجت) إلى انخفاض بلغ 55 بالمائة من قيمتها أمام الدولار، وانخفاض معدلات النمو التي وصلت إلى - 6 بالمائة ، وزيادة معدلات البطالة

بلعابد فاييزة، سليمانى إلباس: محاولة عرض التجربة الماليزية الرائدة فى إدارة الأزمات الإقتصادية .

بنسبة 23 بالمائة، وتراجع معدلات الإنتاج والتصدير بنسبة 50 بالمائة، ووصلت نسبة الديون الرديئة فى البنوك الى 17 بالمائة من إجمالى القروض الممنوحة، وإنخفاض قيمة الأسهم فى البورصة الماليزية بنسبة 33 بالمائة مع افلاس عدة شركات ، وقد أدى إنخفاض قيمة العملة الماليزية إلى إنخفاض أسعار بعض المنتجات التى تمثل أهم الصادرات الماليزية، إلى السوق العالمية مقابل ارتفاع قيمة الواردات من مستلزمات الإنتاج مما أدى إلى إنخفاض معدلات الإنتاج نظرا لضعف السيولة النقدية ، وعدم القدرة على الإستيراد فقد إنخفضت نسبة الواردات بنسبة 56 بالمائة فى فبراير 1998م.

كما إزدادت أسعار السلع الأساسية كالسكر والزيت والأرز والزيت الخاصة بالطعام بنسبة تراوحت ما بين 20 بالمائة إلى 60 بالمائة، وفقدان العمالة لوظائفهم ، وزيادة معدلات التضخم إلى 20 بالمائة.

مطالبات المؤسسات المالية الدولية بشأن إدارة الأزمة المالية لدول جنوب شرق أسيا.

كان رئيس الوزراء الماليزي(محاضر محمد) مصمما على مقاومة طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي ، و المؤسسات الدولية الأخرى بسبب أن قيام الصندوق وغيره بعملية الإنقاذ كان سيعني قيام القوى الأجنبية بحسب رأيه بفرض شروط التى ستجعل الشعب يعانى ، ويرغم الحكومة على زيادة الضرائب على الأمة الفقيرة فعلا وبضغط لرفع أسعار الفائدة ، ويغلق معظم البنوك والشركات التمويلية ، بحيث قال محاضر محمد بهذا الصدد لن نعود أحرارا حينئذ وسنترك الشعب عاطلا ويعانى.

لقد أدى تصميم محاضر محمد على تجنب إنقاذ الصندوق له ، وإلى تنفيذ أنواع من السياسات التى كان الصندوق سيطالبها كما وضع بأن الأسلوب الماليزي الذى أتخذ اتجاه العوالة ، يقوم على أساس تطبيق مبادئ العوالة بالطريقة التى تراها ماليزيا مناسبة بناء على ظروفها و أولوياتها ، مؤكدا بأن العوالة المطلقة تؤدي إلى الإضطراب و الفوضى .

2.3 أبرز الإجراءات والقرارات التى أتخذت فى مواجهة الأزمة فى الحالة الماليزية.

إن إدارة الأزمات والتعامل معها هى فى النهاية محصلة لتفاعل عوامل موضوعية وذاتية متعددة ، كما أن هناك دورا كبيرا ومؤثرا للقيادة السياسية فى إدارة الأزمات وفى نجاح التطبيق الإستراتيجي (إدارة الأزمات) لها، وتأمين المرتكزات الرئيسية مثل عمليات التخطيط والتوجيه والتنظيم والتنسيق والرقابة وغيرها، وبالمقابل نجد للأزمة تأثيرا كبيرا على القائد ، إذ أن هناك علاقة متبادلة بين القائد والأزمة، وفى إدارة

الأزمات تتجلى أهمية القائد ودوره في تحديد مسار الأزمة وتطوراتها المختلفة، ولكن هناك مجموعة من العوامل التي قد تفعل هذا الدور، أو تقلل من أهميته، ومن أهم تلك العوامل ما يلي:

- 1_ درجة إهتمامه بالأزمة.
- 2_ خبرته بالتعامل مع الأزمات.
- 3_ مرونة القائد و عقلانيته.
- 4_ إدراك القائد لأهمية إدارة الأزمة.
- 5_ وجود أو عدم وجود مؤسسات فعالة لإدارة الأزمة.

تمكنت ماليزيا بفضل إدارتها الفعالة للأزمة المالية عام 1997م، أن تتجنب الآثار الخطيرة التي ترتبت عليها من خلال إدخال مجموعة من الإجراءات والقرارات المتشددة التي إتبعتها الحكومة خلال تلك الفترة، تتنوع بين إجراءات نابعة من رؤية القيادة السياسية وتسمى بالإجراءات الحكومية، وإجراءات كانت نتيجة الضغوط سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

أ_ الإجراءات الحكومية.

إتبعته ماليزيا برنامجا وطنيا للإصلاح الاقتصادي، والذي أثبت نجاحه بفضل الإجراءات الحمائية التي اتخذتها القيادة الماليزية في تلك الفترة، وذلك دون اللجوء إلى المنظمات الاقتصادية الدولية لحل أزمتها على رأسها (صندوق النقد الدولي).

بحيث في المرحلة الأولى قامت الحكومة بتخفيض الإنفاق العام بنسبة 20 بالمائة، ثم أتبع ذلك بسياسة نقدية إنكماشية لأجل تخفيض حجم النشاط الاقتصادي، وإمتصاص السيولة النقدية من الأسواق ورفع نسبة الإدخار، وتجلى ذلك برفع أسعار الفائدة وتخفيض سقف منح القروض، وتقييد حركة رؤوس الأموال من وإلى ماليزيا، مما أدى إلى التخفيف من الآثار السلبية للتضخم الناتج عن إختيار العملة. بحيث إرتفعت نسبة التضخم إلى 55 بالمائة ثم إنخفضت إلى 19 بالمائة، بحسب معدلات ما قبل الأزمة، كما تراجع النمو الاقتصادي إلى نسبة -6 بالمائة مما دفع الحكومة إلى إعتماد مجموعة من الإجراءات بواسطة المجلس الاقتصادي القومي لإعداد خطة لإستعادة النشاط الاقتصادي، تشمل على عدد من التوجهات والإجراءات تثبيت سعر صرف العملة وإستعادة الثقة في الأسواق، والمحافظة على إستقرار الأسواق المالية، ومواجهة المشاكل الاجتماعية يأتي على رأسها العدالة الاجتماعية.

بلعابد فاييزة، سليمانى إلباس: محاولة عرض التجربة المالية الرائدة فى إدارة الأزمات الإقتصادية .

ولمواجهة الأثار الإنكماشية، قامت الحكومة بتخفيض سعر إعادة الخصم من 11 إلى 6 بالمائة مع إستخدام إحتياطات فى مواجهة ذلك الإنكماش من 13.5 إلى 4 بالمائة .

ولحفر القطاع المالى قامت الحكومة بإنشاء شركة إدارة الأصول القومية للتعامل مع التحديات الشركات المتعثرة ، وتقوية المراكز المالية للبنوك المحلية، ولحماية الاقتصاد المالى من الإضطرابات الناشئة فى الأسواق الخارجية.

وفى سبتمبر 1998 تم ربط العملة المالية بالدولار عند معدل 3.8 رينجت لكل دولار، كما فرضت الحكومة قيда فى أن لا تقل مدة الإستثمار القصيرة الأجل عن (12 شهرا) لمواجهة الأثار السلبية على أسواق رأس المال مع التخلي عن القيد خلال عام 1999م، عندما بدأ الاقتصاد المالى فى إستعادة عافيته. وفى عام 1999م تمكن الاقتصاد المالى تحقيق نموا بلغ 8.5 بالمائة مع مواجهة الضغوط التضخمية، و بإستمرار النمو الإقتصادى المتسارع فى بداية التسعينات أدى إلى خلق العديد من المشاكل إضافة إلى تأجيل الإصلاحات المؤسسية و الهيكلية ، ومنه كانت الأزمة المالية فرصة لتنفيذ هذه الإصلاحات الهيكلية ووضع أسس النمو المستدام مع زيادة قدرة تحمل الاقتصاد للصدمات الإقتصادية .

و ذلك من خلال سياسات قصيرة الأجل و إجراءات التكيف الهيكلى شملت إصلاح المؤسسات المالية، من خلال الدمج الإقتصادى لعدد من البنوك المحلية ، وإعادة هيكلة القطاع التعاونى والقطاع الحكومى (بالسماح للأجانب بملكية بعض المشاريع الصناعية الوطنية). كما قامت الحكومة المالية بإنشاء هيئتين لتواجه مشكلة المؤسسات المتعثرة ماليا، وبذلك استطاعت الحكومة إعادة هيكلة

82.1 بالمائة من إجمالى ديون المؤسسات البنكية الخاصة بعام 2001م .

لقد أدت هذه الإجراءات إلى تحقيق الاستقرار الإقتصادى خلال عام 2000م تدريجيا، ثم بدأت الحكومة الإنتقال نحو برنامج التحويل فى نهاية عام 1999م وبداية عام 2000م ، ففي الأشهر الأولى من عام 2001 تم الإعلان عن خطة التنمية الثامنة (2001/2005) والتي ساهمت فى بناء الاقتصاد المالى القوي والقادر على المنافسة، مما أدى إلى وصول معدل النمو الإقتصادى إلى 8.5 بالمائة فى مرحلة ما بعد الأزمة.

مما سبق يمكن حصر مجموعة من الإجراءات والقرارات الحكومية فى مواجهة الأزمة المالية، التى

عانت منها ماليزيا خلال عام 1997 على النحو التالى:

1_ فرض مجموعة من الشروط على الإستثمارات الأجنبية، كأن لا تزيد نسبة إمتلاك الأجانب للشركات والبنوك الماليزية عن نسبة 30 بالمائة، وفي قطاع التأمين عن 51 بالمائة، وليس التحرر الكامل للإقتصاد الماليزي كما كان يطلب صندوق النقد الدولي.

2_ وقف سوق تداول العملة الماليزية الرينجت بالخارج مع منع المضاربين في العملات من النفاذ إلى الأسواق التي يتوافر فيها، كتهديد للحكومة الماليزية إذا لم تتم إعادة كميات الرينجت الموجودة خارج البلاد خلال شهر واحد، لن يسمح لها بدخول البلاد مطلقاً أي أنها لن تكون لها قيمة مما أسهم في حرمان تجار العملة من التلاعب في أسعار الصرف والمضاربة بالعملة الماليزية (الرينجت).

3_ تثبيت سعر الصرف الرينجت عند 3.8 مقابل الدولار.

4_ فرض نظام يقضي بمنع إعادة تصدير السندات والأوراق المالية لبلدان المنشأ لمدة عام.

5_ إنشاء مجموعة من الهيئات والشركات الحكومية لتحسين أوضاع الشركات المتعثرة مالياً، محاولة بذلك إعادة تشغيلها من جديد.

الإجراءات والقرارات التي أتخذت نتيجة الضغوط الداخلية، والخارجية.

لقد أدارت القيادة السياسية في ماليزيا ظهرها لجميع الضغوطات سواء الداخلية منها أو الخارجية ، وإنتهجت أسلوباً يعتمد على التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة في مواجهة الأزمة، فكل قرار أو إجراء إتخذته الحكومة الماليزية في تلك الفترة كان مبني على دراسات وأسس علمية حتى تتجنب فتح الأسواق الماليزية كي تتمكن الشركات الأجنبية من القدوم والإستيلاء على إدارة الأعمال الدولية، بحيث قال (محاضر محمد) بهذا الصدد كل شخص عليه أن يدرس نقاط الضعف في أية صيغ إقتصادية قائمة و إكتشافها مما يؤدي إلى الإستقلال والنجاح.

3.3 عوامل نجاح إدارة الأزمة في الحالة الماليزية:

إن ماليزيا تمتعت بإدارة جيدة للأزمة أدت في النهاية للحفاظ على سيادتها الوطنية، دون إنتهاك مع العلم أن تكلفة هذا العلاج دفعها المواطن الماليزي من رفايته التي كان يتمتع بها ، والمؤشرات التالية بالجدول رقم 01 توضح مدى النجاحات الماليزية في إدارتها للأزمة.

بلعابد فايزة، سليمان إيلاس: محاولة عرض التجربة المالية الرائدة في إدارة الأزمات الاقتصادية .

الجدول رقم 01: المؤشرات الرئيسية للإقتصاد المالي.

المؤشرات	فترة الأزمة (97_98م)	فترة ما بعد الأزمة (99م)
العملة المحلية مقابل الدولار.	5.8 رينجت	3.8 رينجت
معدلات النمو	-6 بالمائة.	8.5 بالمائة.
معدل التضخم	أكثر من 12 بالمائة	أقل من 3 بالمائة.
معدل البطالة	23 بالمائة	9.2 بالمائة.
قيمة الصادرات	42.25 مليار دولار	84.5 مليار دولار
قيمة الواردات	36.68 مليار دولار	65.5 مليار دولار
نسبة الزيادة في نمو الصادرات	-50 بالمائة.	15 بالمائة.
الفائض في الميزان التجاري	5.57 مليار دولار	19 مليار دولار.

المصدر: فيصل المناور و منى العلبان. مرجع سابق، ص 39.

أ) ماليزيا بعد الكوبة (مظاهر النجاح).

سيتم تناول لأهم مؤشرات الأداء الاقتصادي في الفترة التي أعقبت الأزمة الآسيوية خلال عام 1997 وذلك على النحو التالي:

1) ارتفاع معدلات النمو بنسبة 8.5 بالمائة.

2) ارتفاع معدلات نمو الصادرات بنسبة 15 بالمائة.

3) ارتفاع الفائض في الميزان التجاري إلى 19 مليار دولار.

أسباب النجاح المالي في تخطي الأزمة المالية لعام 1997م.

1) أسباب الوضع القائم :

المشاركة الشعبية في جهود التنمية ومواجهة الأزمة:

أ) الإعتماد على الذات.

ب) الموضوعية السياسية والتصحيح.

الإنضباط و الالتزام في الحدود المعيشية المتاحة.

2) الأسباب الإدارية:

الإدارة الجيدة للأزمة.

فاعلية السياسات الاقتصادية المختارة. (فيصل المناور و منى العلبان، ماي 2018، الصفحة 26_51).

4. خاتمة:

إن مقاومة محاضير محمد لمطالب المؤسسات المالية الدولية من بينها صندوق النقد الدولي، لأجل مواجهة سياستها الطامحة للسيطرة على الاقتصاد الماليزي ، و بغية الحفاظ على سيادة ماليزيا الوطنية ، و النتيجة نجاح ماليزيا في إدارة الأزمة.

التوصيات.

بناء على إجراءات و قرارات و عوامل نجاح التجربة الماليزية في إدارة الأزمة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- 1_ ضرورة وضع ضوابط مالية على عمليات الإقراض ،لمنع المضاربات الضارة مع الالتزام بضوابط عمليات الإفصاح المالي والإداري و الإقتصادي.
- 2_ لابد من تحفيز تطوير جل قطاعات الإقتصاد الوطني دون إستثناء ،مما ينعكس بالإيجاب على تحجيم درجة المخاطرة الناتجة من الأزمات الإقتصادية والمالية، إضافة إلى الإتجاه بالإستثمار نحو القطاعات المالية أو الحقيقية تقل فيها درجة المخاطرة في حالة الإقتصاديات النامية أو السائرة في طريق النمو.
- 3_ العمل بكل تفاني على تفعيل الرقابة و التدقيق الحكيم و الرشيد على البنوك و المؤسسات المالية العامة و الخاصة منها ، بحيث تكون عمليات المراقبة و التدقيق قائمة على شفافية و المسألة وغيرها من مبادئ الحوكمة أو الحكم الرشيد، وكذا وضع قواعد مهنية واضحة بهدف تفعيل هذه الأخيرة.
- 4_ محاولة تعزيز الانضباط والثقة بالأسواق المالية بهدف ضمان كفاءتها ونموها بمختلف الإقتصادات ، من خلال توعية المتعاملين والمضاربين بهذه الأسواق بالطريقة المثلى التي تسمح لهم بضمان العائد.
- 5_ ضرورة الحرص على عدم التحرر الكامل للإقتصاد مع محاولة عدم فتح الباب على مصريه للإستثمارات الأجنبية بأنواعها المباشرة وغير المباشرة، لأجل حماية السيادة الوطنية للدولة.
- 6_ ضرورة فرض إجراءات مانعة على العمليات التي تزيد من حدة تفاقم الأزمة المالية كمنع تجار العملة من التلاعب بأسعار الصرف والمضاربة بالعملة الوطنية ،إضافة إلى محاولة تحسين وضع الشركات المتعثرة ماليا بهدف حماية المنتج الوطني ، وتكريس مبدأ الإعتماد على الذات والإدارة الوطنية للإقتصاد.
- 7_ لابد من التعاون الفعال بين أفراد المجتمع والدولة في سبيل نجاح إدارة الأزمة الاقتصادية، من خلال الإلتزام بحدود المعيشة المتاحة إضافة إلى المساهمة في بناء التنمية.

قائمة المراجع:

- رازي محي الدين .(2013). مسببات الأزمات المالية العالمية ومنعكساتها .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29)، العدد(2).
- فيصل المناور ومنى العلبان. ماي(2018). التجربة الماليزية في إدارة الأزمات :مقاربة في الاقتصاد السياسي .سلسلة دراسات تنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد (59).
- بوكروخ بكية .(2011). الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، دراسة تحليلية للأسباب والتداعيات والحلول (2007_2010) رسالة ماجستير ،ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود و مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- خليل خميس .ديسمبر .(2016).الأزمات الاقتصادية والمالية وأثارها على مسارات التنمية .المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (5).
- فتح الرحمن ناصر أحمد عبد المولى .(2010). ضوابط الإقتصاد الإسلامي ودورها في علاج الأزمات الإقتصادية (الإصدار جامعة أم درمان الإسلامية). رسالة ماجستير . ماجستير في الإقتصاد .معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جمهورية السودان.
- لبعل فاطمة. (2017). إنعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2009 على الصادرات النفطية للدول العربية. أطروحة دكتوراه. دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاد دولي، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- بدون مؤلف .(بدون سنة). أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي .المؤتمر الدولي إتجاهات إقتصادية عالمية الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الكويت ،الكويت.
- داودي ميمونة .(2014). ظهور الأزمات المالية :دراسة أزمة الكساد الكبير(1929_1933)و الأزمة المالية .(2007_2008) رسالة ماجستير .ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الدولي ، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد و إدارة الأعمال ، كلية العلوم الإقتصادية،جامعة وهران.